دور مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي في المصارف التجارية

(دراسة استطلاعية لاراء عينه من المختصين في المصارف التجارية في مدينة اربيل)

م.م ديلان صلاح ابراهيم
الكلية التقنية الادارية/اربيل
جامعة اربيل التقنية
Dilan.ibrahim@epu.edu.iq

م.م باريزه بديع محمد امين
الكلية التقنية الادارية/اربيل
جامعة اربيل التقنية
Bariza.amin@epu.edu.iq

م.م شيلان عزيز محمود
المعهد التقني الاداري/اربيل
جامعة اربيل التقنية
Shelan.mahmood@epu.edu.iq

م.م تارا عبد القادر محمود
الكلية التقنية الادارية/اربيل
جامعة اربيل التقنية
Tara.mahmood@epu.edu.iq

The Role of Governance Principles in Improving Financial Performance in Commercial Banks (An Empirical Study of Expert Opinions in Commercial Banks in Erbil City)

Asst. Lec. Dilan Salah Ibrahim
Erbil Technical administrative college
Erbil Polytechnic University
Dilan.ibrahim@epu.edu.iq

Asst.Lec. Bariza Baddih M.Amin
Erbil Technical administrative college
Erbil Polytechnic University
Bariza.amin@epu.edu.iq

Asst.Lec. Shelan Azeez Mahmood
Erbil Technical Administrative Institute
Erbil Polytechnic University
Shelan.mahmood@epu.edu.iq

Asst.Lec. Tara Abdulqader Mahmood
Erbil Technical administrative college
Erbil Polytechnic University
Tara.mahmood@epu.edu.iq

تاريخ استلام البحث	تاريخ قبول النشر	تاريخ النشر
2024/3/2	2024/8/9	2024/10/ 8

المستخلص:

تناول الباحثين في هذا البحث تحديد دور الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية في مدينة أربيل وصولاً إلى تحسين مستوي هذا الأداء، تمثل الهدف الرئيسي للبحث تحديد مدي تأثير الحوكمة المصرفية على الأداء المالي، وقد تضمنت الحوكمة المصرفية عدة عوامل هي ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة سعيًا لحماية حقوق المساهمين والمستثمرين وإبراز دور أصحاب المصالح ضمانًا للمعاملة العادلة والمتساوية بين الجميع والإفصاح والشفافية ومسئوليات مجالس إدارة هذه المصارف في تحقيق التحسين المنشود لأداء المصارف في أقليم كوردستان، حيث تمثلت مشكلة البحث الاساسية بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية في أربيل، وما تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي لتلك المصارف التجارية، واعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات البحث، وبلغ حجم عينة الدراسة (101 شخص) من المختصين في المصارف التجارية في مدينة اربيل اجابواعلى الاسئلة.

وصمم الباحثين قائمة استبيان ملئت بمعرفة موظفي المصارف، تم استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS IBM V.26) لتحليل البيانات. ووفقا لنتائج تحليل البيانات تم الحصول على العديد من النتائج من خلال وصف وتحليل العلاقة بين مبادئ الحوكمة وتحسين الاداء المالي واتضح بأن هناك علاقة طردية ومعنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين الاداء المالي.

الكلمات المفتاحية: *تطبيق مبادئ الحوكمة، الاداء المالي، المصارف التجارية*

Abstract:

In this research, the researchers addressed the role of banking governance in improving financial performance in commercial banks in Erbil city, leading to improving the level of this performance. The main objective of the research was to determine the extent of the impact of banking governance on financial performance. Banking governance included several factors, namely ensuring the existence of a basis for an effective governance framework in an effort to protect the rights of shareholders and investors, highlighting the role of stakeholders in ensuring fair and equal treatment for all, disclosure, transparency, and the responsibilities of the boards of directors of these banks in achieving the desired improvement in the performance of banks in the Kurdistan Region. The main research problem was the extent to which governance principles were applied in commercial banks in Erbil, and the impact of applying governance principles on the financial performance of these commercial banks. The researchers relied on the descriptive analytical approach to analyze the research data, and the size of the study sample was (101 people) from specialists in commercial banks in Erbil city who answered the questions. The researchers designed a questionnaire filled out by bank employees. The statistical program (SPSS IBM V.26) was used to analyze the data. According to the results of data analysis, many results were obtained by describing and analyzing the relationship between governance principles and improving financial performance. It became clear that there is a direct and significant relationship between applying governance principles and improving financial performance.

***Keywords**: Application of governance principles, financial performance, commercial banks.*

المقدمة:

تعد الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة، والتميّز في الأداء، ويعني مصطلح الحوكمة المصدر، أو المرجعية التي يستند إليها في حكم الشركة أو الوحدة وهي متطلبات الإدارة الرشيدة في الشركات والمؤسسات في مختلف دول العالم، وإحدى آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري، وقد زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا، وروسيا، والولايات المتحدة، التي فجرها الفساد الإداري والمالي وسوء الإدارة بين المديرين التنفيذيين في الشركات مما أدى إلى صعوبة جذب المستويات الكافية من رأس المال، التي كان أهم أسبابها عدم الإفصاح الكامل في التقارير المالية للعديد من الشركات عن المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمو هذه التقارير، حيث عزتها العديد من الدراسات إلى ضعف هيكل الحوكمة. (Asian, 2004)، حيث تشهد بيئة الأعمال الحديثة تغيرات متسارعة وهو ما أدى إلى التأثير على مختلف مكوناتها الأساسية ومنها المصارف، كونها من الركائز الأساسية في الحياة الاقتصادية وسلامتها وقوتها تنعكس على سلامة وأداء الاقتصاد، إضافة إلى كون المصارف التجارية هي الممول الأساسي للتنمية الاقتصادية،فالعمل في المصارف التجارية يتميز عن غيره في القطاعات الأخرى كون مخاطره مرتفعة ومترابطة،ولضمان سلامة واستقرار هذا الجهاز يتطلب اعتماده على تطبيق وتبني مبادئ الحوكمة، لان جوانب الضعف في هذا المفهوم أي الحوكمة ربما يؤدي إلى مشكلات قد تؤثر على استقرار القطاع المصرفي والمالي ككل، كون هذا المفهوم جاء جراء الأزمات المالية التي تعرضت إليها مختلف اقتصاديات العالم وبالذات المصارف التجارية، إذن يمكن القول أن للحوكمة في المصارف دورا مهما ورئيسا في عملية إدارته حيث أن

تطبيقها واعتماد مبادئها الأساسية يساهم في تحديد وفصل كلا من الملكية والإدارة والرقابة على الأداء وتحديد مسؤوليات ومهام كلا منهم، وكذلك تحسين الأداء المصرفي و كذلك لتحسين كفاءة المصارف ومنعها من التعرض لحالات الغش والتعثر المالي، لذا يجب أن يكون هنالك اهتمام كبير من قبل الإدارات العليا والأطراف المسؤولة في المصارف منصبا على تطبيق الحوكمة بمفهومها الشامل وتطبيق مبادئها للمساهمة في تحقيق أهداف وغايات المصارف بصفة عامة. ويهدف البحث الحالي إلى معرفة دور تطبيق مبادئ الحوكمة على تحسين الاداء المالي للمصرفين.

ولغرض تحقيق اهداف البحث ومعالجة مشكلته فقد قسم البحث إلى اربعة محاور تناول المحور الاول منهجية الدراسة، والمحور الثاني الاطار النظري لمبادئ الحوكمة والاداء المالي حيث قسمت إلى قسمين، القسم الاول خصص لتطبيق مبادئ الحوكمة اما القسم الثاني فتناول الاداء المالي والمصرفي، اما المحور الثالث فكرس للجانب التطبيقي، بينما المحور الرابع خصص للاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول
منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في القصور بالاداء المالي بالمصارف التجارية بشكل عام وفي المصارف التجارية في مدينة اربيل بشكل خاص، فلا بد بان تعمل هذه المصارف في تحسين ادائها المالي لذلك كان يتطلب عليها البحث عن ادوات واساليب جديدة يمكن ان تحسن من ادائها في السوق، وربما يكون تطبيق مبادئ الحوكمة السبيل الذي يمكن من خلاله بهذه المصارف ان تحسن من ادائها المالي، وعليه جاء تناول هذه المتغيرات (مبادء الحوكمة، الاداء المالي) وربطهما معاً من اجل بيان تطبيق هذه المبادئ ودورها في تحسين الاداء المالي نظرياً وميدانياً، لذا تتجسد اشكالية البحث باثارة التساؤولات الآتية:

هل يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلي تحسين الاداء المالي للمصرفين. ويتفرع منه الاسئلة الفرعية الاتية حول دور مبادئ الحوكمة المصرفية في تحسين الاداء المالي:

1- ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية في مدينة أربيل؟
2- ما مستوى الاداء المالي في المصارف التجارية في مدينة اربيل؟
3- ما تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمصارف التجارية؟
4- ما طبيعة التحديات التي تواجه المصارف التجارية في تنفيذ ممارسات الحوكمة الفاعلة؟

ثانياً: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في تعزيز الكفاءة والإنتاجية وتطبيق مبادئ الحوكمة يمكن أن يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية والإنتاجية داخل المصارف التجارية، حيث يؤدي ذلك إلى تحقيق نتائج مالية أفضل وتقديم خدمات عالية الجودة للعملاء، وكذلك فإن تحقيق الشفافية والمساءلة حيث يسهم تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات المصرفية. وذلك يزيد من ثقة المستثمرين والعملاء في المصرف، مما يعزز استقرار القطاع المصرفي، وكذلك فإن تحسين الأداء المالي يؤدي الالتزام بمبادئ الحوكمة إلى تحسين الأداء المالي للمصارف من خلال زيادة

الربحية وتحسين السيولة وتقليل المخاطر، ويعتبر البحث حول دور مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية ذو أهمية كبيرة للمصارف، والمستثمرين، والجهات التنظيمية، والمجتمع الأكاديمي. من خلال تحسين ممارسات الحوكمة، يمكن تحقيق أداء مالي أفضل، تعزيز الثقة والمصداقية، والامتثال للقوانين واللوائح، مما يساهم في استقرار ونمو القطاع المصرفي بشكل عام.

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. التعرف على مستويات مبادئ الحوكمة، والوقوف على درجة استخدامها في المصارف التجارية في مدينة اربيل من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
2. التعرف على مستوى الاداء المالي في المصارف التجارية في مدينة اربيل.
3. بيان تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزز الأداء المالي للبنوك التي تضمنتها عينة البحث.
4. تحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق مبادئ الحوكمة من اجل تحسين الاداء المالي في المصارف التجارية المبحوثة.

رابعاً: فرضية البحث:

تتكون فرضيات البحث من:

1- الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على (وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين الأداء المالي في المصارف المبحوثه).

وتتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضية الفرعية الأتية والتي تنص على: (وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين تطبيق مبادىء الحوكمة والتي تتمثل بـ : مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة، مبدأ حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين، مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية، مبدأ دور أصحاب المصالح، مبدأ الافصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة مع تحسين الأداء المالي في المصارف المبحوثه).

2- الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص على (وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة مجتمعة في تحسين الأداء المالي في المصارف المبحوثه).

وتتفرع من الفرضية الرئيسية الثانية الفرضية الفرعية الأتية والتي تنص على: (وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة والتي تتمثل بـ: مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة، مبدأ حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين، مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية، مبدأ دور أصحاب المصالح، مبدأ الافصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة في تحسين الأداء المالي في المصارف المبحوثه).

خامساً: منهج البحث:

اتبع الباحثون في صياغة البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال ماتوفر من المراجع الاجنبية والعربية من اطاريح دكتوراة والرسائل والابحاث والدوريات واتبع اسلوب التحليل الاحصائي بتوزيع الاستبيان على المختصين في المصارف التجارية في مدينة اربيل والذي يتضمن مجموعة من الاسئلة حول دور مبادئ الحوكمة

في تحسين الاداء المالي في المصارف التجارية –دراسة عينة من المصارف حيث تم استخدام البيانات والادوات الاحصائية وكذلك العمل على برنامج احصائي SPSS.

سادساً: انموذج البحث:

في ضوء متغيرات البحث وفرضياتها، تم بناء نموذج البحث، بهدف قياس دور تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على تحسين الاداء المالي للمصرفين. كما هو موضح في الشكل:

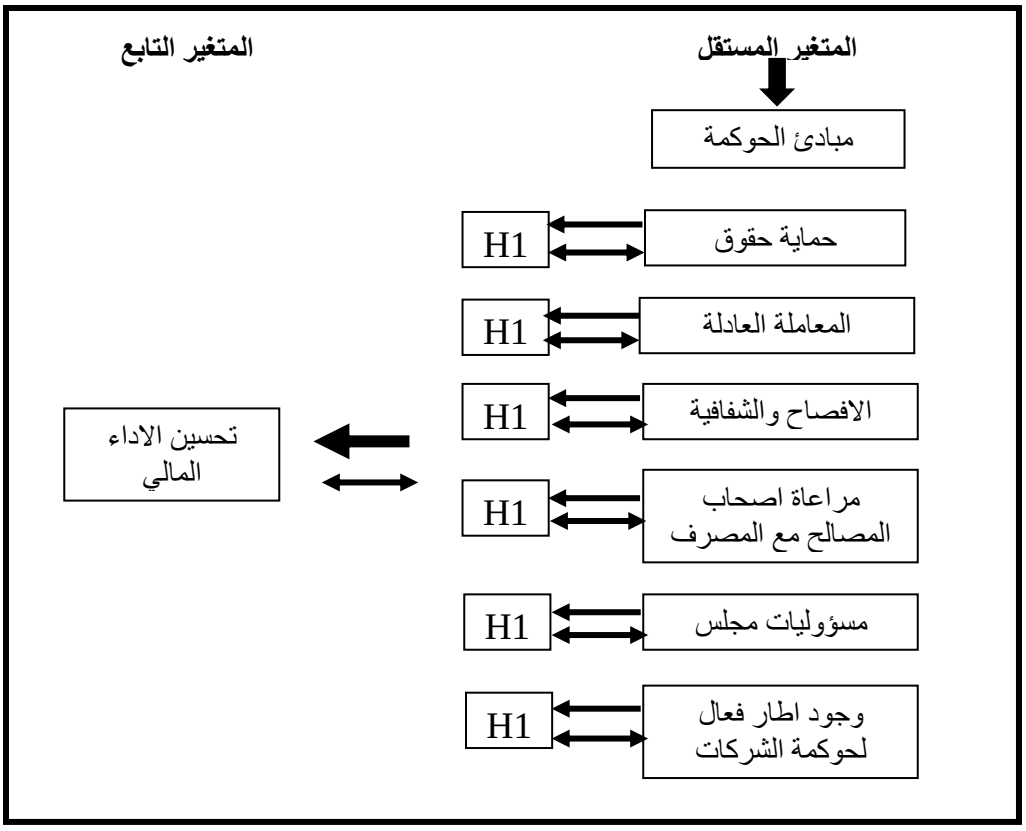

شكل رقم (1) أنموذج البحث

المصدر من اعداد الباحثين

سابعاً: حدود البحث:

الحدود المكانية: المصارف التجارية العاملة في مدينة اربيل.

الحدود الزمانية: 2023/2022.

الحدود البشرية: بلغ حجم عينة الدراسة (101 شخص) من المختصين في المصارف التجارية في مدينة اربيل.

المحور الثاني

الاطار النظري المبادئ الحوكمة والاداء المالي

القسم الاول تطبيق مبادئ الحوكمة

اولا: مفهوم وتعريف الحوكمة

تعتبرالحوكمة احد اهم القضايا التي برزت على الساحة عقب الانهيارات والازمات المالية العالمية بدءا من ازمة جنوب شرق اسيا عام 1997 وكل هذا ناتج عن ضعف الالتزام بمبادئ الحوكمة والتي ادت الى افلاس عديد من المصارف وان هذه الدول تفتقر الى التقنين والاشراف (هندي ،2009: 9).

لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه للحوكمة على المستوى العالمي ويرجع ذللك الى تداخله في العديد من الامور التنظمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات (سليمان ،2006: 15). لذا فان الحوكمة المصارف تعرف بانها الاساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الادارة والادارة العليا، وبدورها تحدد كيفية وضع اهداف المصارف والتشغيل وحماية مصالح المساهمين واصحاب الاموال من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين (شريفي، 4:2009). يتم تعريف الحوكمة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها نظام من التفاعلات بين الأشخاص المسؤولين عن إدارة الأعمال ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين (يوسف، 2004: 4).

ثانيا: مفهوم الحوكمة في المصارف

البنوك فريدة من نوعها عن الشركات الأخرى بسبب عدم الكشف عن هويتها، وينعكس هذا في نهجهم في الإدارة، وتتمثل أهدافها في حماية مصالح المودعين والمساهمين مع مراقبة أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا، وفي النظام المصرفي، لا تشمل الحوكمة العلاقة بين هذه الأطراف الخارجية فحسب، وهو ما يقرره الإطار التنظيمي وصلاحيات الهيئة الإشرافية، بل تشمل أيضاً البنوك العامة والخاصة والمشتركة.(سليمان، 2006 : 282).

تشير إدارة عمليات البنك أيضًا إلى المسؤوليات الممنوحة لمجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي لها تأثير على كيفية تحديد البنك لأهدافه والموازنة بين مصالح المودعين والمستفيدين، لقد أصبح أحد إجراءات إدارة البنوك بسبب التعقيد المتزايد لعمليات النظام المالي (بلعزوز، 2009: 14).

ثالثا: اهمية الحوكمة

حظيت حوكمة بالعديد من الاهتمام في الاونة الاخيرة نتيجة لعدد من حالات الفشل الاداري والمالي والتلاعب بالقوائم المالية وتعظيم الارباح تلك الشركات وعدم تطبيق قواعد السلوك المهني والذي ادى الى تضرر الكثير من المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال وبالتالي جاءت الحوكمة لتقليل مثل هذا الممارسات (سليمان، 2006: 26-27).

وتاتي اهمية الحوكمة من خلال في ان تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي الى تحسين اداء الشركات ومساعدة المديرين ومجلس الادارة على نهج السياسة السليمة وضمان للمساهمين بعدم ضياع اموالهم ويقوي ثقتهم (Heenetigala, 2011:18)، وعند عدم تطبيقها يتم اتاحة الفرصة لحدوث الفساد وان تطبيق مبادئ الحوكمة يؤثر ايجابيا على سعر

الاسهم (الشحات، 299:2007)، وبالاضافة الى ذلك ان الحوكمة ضرورية لحسن سير عمل الشركات لما لها من اثر زيادة الرقابة على عمل الشركات لمحاربة الفساد الداخلي (السعدني، 2009: 149).

رابعا: اهداف الحوكمة

اهم اهداف الحوكمة المصرفية: (سليمان، 2006 :26-27)

1. الفعالية المالية والتشغيلية المثلى.
2. بناء وتحسين سمعة البنك.
3. زيادة قيمة المساهمين والرفع من التنافسية.
4. تحسين عملية دخول راس المال الخارج.
5. تحسين تقييم البنك المصدر.

خامسا: الاطراف المعنية بتطبيق الحوكمة

1. المساهمون: وفي مقابل الحصول على العوائد المناسبة على استثماراتهم وتعظيم قيمة الأعمال على المدى الطويل، فإنهم يوفرون رأس المال من خلال ملكيتهم لأسهم البنك. ومن خلال اختيار مجلس الإشراف والموافقة على مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدققين الخارجيين، يكون للمساهمين رأي مهم في كيفية إدارة البنوك، إن اتجاه البنك متروك للمساهمين ليقرروه (ابو حمام، 2009: 29).
2. مجلس الادارة:يتولى مجلس ادارة المصرف رسم ووضع السياسات والخطط (الكناني وسعيد، 2021 :362) وهم من يمثلون المساهمون ويقومون بالاختيار المناسب لاعضاء الادارة التنفيذية(سليمان، 2006: 18) الذي يوكل لهم سلطة الادارة اليومية لاعمال المصرف من اجل تحقيق اهداف السياسة العامة المرسومة والية المحافظة على حقوق المساهمين والرقابة على ادائهم (النعيمي واخرون، 2009: 27).
3. الادارة: وهي المسؤلة عن الادارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالاداء الى مجلس الادارة، وتعتبر هي المسؤلة عن تعظيم ارباح وقيمة الشركة وهي ايضا المسؤلة عن شفافية العمل والمعلومات التي تنشرها للمساهمين. وان الادارة تعتبر حلقة وصل بين مجلس الادارة واصحاب المصالح كونهم هم الذين يقومون بتنفيذ اوامر وتعليمات مجلس الادارة التي تنعكس على اصحاب المصالح. اذ يقع على عاتق مجلس الادارة والادارة العليا مسؤولية ضمان استمرارية الاعمال . (الطائي وعلي، 2023: 28).
4. اصحاب المصالح: هم مجموعة من الاطراف الداخلية والخارجية التي لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وهذه الاطراف مهمة لانجاز الاهداف والسياسات (ابو حمام، 2009: 29). ويجب ملاحظة ان هولاء الاطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الاحيان، فالدائنون على سبيل المثال، يهتمون بمقدرة الشركة على السداد،في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار (سليمان، 2008: 18).

سادسا: مبادئ الحوكمة في المصارف:

في عام 1999، أجرت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بحثًا حول كفاءة آليات إدارة البنوك في الدول المتقدمة والنامية (السيدية ومحمد، 2008: 38-39). وقد

وضعوا هيكل متكامل لنظام الحوكمة وذلك من اجل بناء سليم للحوكمة او اصلاح نظم الحوكمة القائمة، وتعتبر مبادئ المنظمة بمثابة مرجعيات للاستعانة والاسترشاد وهي ليست ملزمة. الحوكمة تعمل على زيادة مقومات النجاح في المؤسسات المصرفية من خلال تطبيق كل او بعض مبادئ الحوكمة (عيسى وداودوجبر، 2023 :2) ويتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف بالتالي:

المبدأ الأول: حماية حقوق المساهمين: اعتماد آليات تكفل المحافظة على حقوق المساهمين، وتشمل الحقوق الاساسية للمساهمين ،تامين اساليب تسجيل الملكية ونقل او تحويل ملكية الاسهم والحصول على المعلومات الخاصة بالشركة وفي الوقت المناسب (محمد، 2012: 619-620). للمساهمين الحق في المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية (حسين، محمود، 2019: 231). وفي الحصول على المعلومات كافية عن القرارات التي تتعلق بالتغيرات الجوهرية. تحقيق الأرباح وفحص الحسابات المالية لضمان الاستخدام السليم لأموال البنك وتحسين العوائد وزيادة القيمة طويلة المدى لسهم البنك (السيدية ومحمد، 2008 :38-39).

المبدأ الثاني: المعاملة العادلة للمساهمين: أي تحقيق العدالة والشفافية في معاملة المساهمين كافة بما في ذلك صغار المساهمين والمساهمين الاجانب، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية وان تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على التعويضات في حالة انتهاك حقوقهم، يجب أن تتم الموافقة على الأهداف الإستراتيجية وقيم العمل ومعايير البنك، بالإضافة إلى مصالح المساهمين والمودعين، والإشراف عليها من قبل مجلس الإدارة، ويجب على البنك الالتزام بهذه اللوائح، ويجب أن يوقف الاتصالات والإجراءات والظروف التي تؤدي إلى تآكل الحكم، يعد تضارب المصالح، بما في ذلك إقراض المالكين أو المديرين أو الموظفين المسيطرين، الأكثر أهمية (خلف، 2008: 17).

المبدأ الثالث: الإفصاح والشفافية: وتُعدُّ الشفافية من اهم المبادئ والاسس التي يقوم عليها نظام الحوكمة الفاعلة والسليمة (موسى وابراهيم، 2009: 176)، يجب ان تكون حوكمه المصارف شفافه بما فيه الكفايه لمساهميه ومودعيه (حمو وحسن، 2021: 143) وبسبب الافتقار إلى الانفتاح، فإنه من الصعب على المساهمين وغيرهم من المشاركين في السوق مراقبة أداء إدارة البنك بشكل مناسب وناجح، ويحدث هذا عندما لا يكون أصحاب المصلحة والمساهمون على علم كاف بأهداف البنك وهيكل ملكيته (Bushman & et. 2004: 208)، ولضمان انضباط السوق، يعد الإفصاح العلني أمراً ضرورياً، وخاصة بالنسبة للبنوك المدرجة في البورصة. ويجب أن يكون الإفصاح سريعًا ودقيقًا في التقارير ربع السنوية والسنوية، وكذلك على الموقع الإلكتروني للبنك (السيدية ومحمد، 2008: 38-39).

المبدأ الرابع: مراعاة أصحاب المصالح مع المصرف: ويستلزم ذلك الحفاظ على مصالح وحقوق جميع الأطراف التي تتعامل مع البنك، بما في ذلك الدائنين والموردين والعملاء والموظفين وجميع الجهات الحكومية، تعويضهم عند انتهاك حقوقهم، وتعزيز التعاون المثمر بينهم وبين البنك من أجل تعزيز النجاح وجذب الاستثمارات والحفاظ على الوضع المالي السليم للبنك وتعزيز الأداء (خلف، 2008: 18).

المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة: بالإضافة إلى إنشاء هيكل إداري يعزز المسؤولية ويحدد الأدوار بوضوح، يجب على مجلس الإدارة أيضًا وضع مبادئ توجيهية واضحة للواجبات والمساءلة للمديرين والموظفين، ويضمن أن المبادئ والأفكار التوجيهية للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة مجلس الإدارة وأن المسؤولين لديهم المؤهلات اللازمة للإشراف على عمليات البنك، ويتعين على مجلس إدارة البنك التأكد من أن البيانات المالية تصور

بدقة الوضع المالي للبنك بشكل عام، ويتم ذلك من خلال التأكد من مشاركة المدققين الخارجيين في إجراءات الرقابة الداخلية للبنك المتعلقة بالإفصاح في البيانات المالية وأداء واجباتهم بما يتوافق مع المتطلبات ذات الصلة (السيدية ومحمد، 2008 :38-39).

المبدأ السادس: وجود اطار فعال لحوكمة الشركات: طبقا لهذا المبدا فان الاطار الفعال لحوكمة يجب ان يعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الاسواق بما يتوافق مع دور القانون ويكون قابلا للتنفيذ , Romney& Steinhart (2009: 26)، وان يحدد المسؤوليات بين الجهات الاشرافية والتنظمية والتنفيذية والالتزام بتطبيق القانون، ووفقا لهذا المبدا فيجب ان يتم تطوير هيكل الحوكمة مع مراعاة اثر هذا التطور على الاداء الاقتصاد الكلي ونزاهة الاسواق والحوافز التي تخلقها للمشاركين بالسوق (السيدية ومحمد، 2008: 38-39).

القسم الثاني

الاداء المالي والمصرفي

اولا: مفهوم الاداء المالي

يعرف الاداء المالي بانه التاكد من كفاية استخدام الموارد المالية المتاحة افضل استخدام لتحقيق اهداف الشركة من خلال دراسة مدى جودة الاداء، واتخاذ القرارات الصحيحية لاعادة توجيه المسارات الاعمال والتي تتناسب مع الاهداف المرجوة منها (عكاب، 2017 : 7). كما يعرف الاداء المالي على انه مدى مساهمة الانشطة في خلق القيمة او الفعالية في استخدام الموارد المتاحة، من خلال بلوغ الاهداف المالية باقل التكاليف مالية. (مسعودي، 2015: 23) والجدير بالذكر يمثل الاداء المالي بالمفهوم الضيق لاداء المصارف والشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الاهداف (Romney & Steinhart 2009: 26)، ويعبر الاداء المالي عن اداء المصارف والشركات او المنظمات او الاسواق المالية حيث انه الداعم الاساسي للاعمال المختلفة التي تمارسها المصارف، ويساهم في اتاحة الموارد المالية وتزويد المصارف بفرص استثمارية مختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات اصحاب المصالح وتحقيق اهدافهم (الاغوات، 2015:38).

ويمكن تعريف الاداء المالي في المصارف بانها التعرف على مدى تحقيق هذه المصارف لاهدافها الاساسية في اطار قيامها بوظيفتها كوسيط مالي،وتتلخص هذه الاهداف في تعبئة وجذب المدخرات من خلال سياسة تنمية الودائع باعتبارها المصدر الرئيس لموارد المصرف،ثم اعادة توظيف هذه الموارد من خلال سياسة الاقراض والتي تشكل العنصر الاساسي لاستخدامات المصرف،وذلك بغية تحقيق القدر الملائم والمطلوب من الربحية (ناصر، 2019: 35).

ثانيا: أهداف الأداء المالي

ان هدف الادارة المالية لا يختلف كثيراً عن اهداف الادارات الاخرى للمنظمة الأخرى والاقسام التي ترتبط بها والتي تتحدد بمضاعفة الربح والإيرادات التي تعني السهم الواحد ومضاعفة قيم المنظمة متمثلة في قيم اوراقها المالية، وان هدف مضاعفة الارباح ظل سائد على انه الهدف الأول والهام لمنظمة الأعمال، في الوقت نفسه فقد ناهض (هورن) هذا الرأي بالقول بإن مضاعفة الارباح يمكن ان تحصل في اي وقت تريده المنظمة عن طريق اصدار الاسهم العادية و لكن الهدف الرئيسي الفعلي فهو هدف مضاعفة الإيرادات ولكن يمكن الاعتماد عليه كهدف

رئيسي نتيجة الانتقادات الموجه اليه من حيث القيمة الزمنية للنقود وعدم التأكد و الخطر المالي. وبذلك يمكن تلخيص اهداف الاداء المالي بما يلي: (شومان، 2006: 19).

1- تعظيم الارباح مقابل تعظيم قيمة المنظمة، ان تعظيم أجمالي الارباح وهذا في الاصل هو هدف تقليدي للادارة المالية والذي يكون يكون غامض لكون ان هناك مفاهيم عديدة للربح فيما اذا كان الربح تشغيلي او صافي قبل الضريبة او بعد الضريبة، وتعظيم ربحية السهم الواحد التي تدل بشكل افضل على مصلحة المساهم من الربح الاجمالي، بحيث اصبحت واحدة من المؤشرات المالية ذات اهمية كبيرة في السوق المالي الذي يستدل منها على نجاح اي منظمة (freman،2017: 321).

2- تعظيم قيمة المنظمة، ويعد هذا الهدف من الاهداف المالية التي تسعى اي منظمة الى تحقيقها في وقت قياسي.

3- أهداف المدراء الماليين مقابل اهداف المساهمين. أهداف المدير المالي في العادة غالباً ما تكون منصبة لخدمة المساهمين، لكون ان السلطة النهائية لأقصاء او عزل وتغيير المدراء الماليين هي في الغالب بيد المساهمين ويبقى المدراء على الدوام مخلصين لمصالح (المساهمين). المساهمين و الدائنين تحقيق اكبر ثروة للمساهمين لقاء رضاهم والمسؤولية الاجتماعية عن رفاهية ومنفعة المجتمع، وبهذا الشكل تسعى المنشأة الى كسب سمعة كبيرة الأمر الذي الى تحقيق اقصى ثروة للمساهمين في الاجل البعيد.

ثالثا: مجالات تقييم الأداء المالي

الهدف من تحليل أداء البنك هو تقييم السياسات والاختيارات المتخذة من أجل تحديد مدى تحقيق الأهداف، وتحديد الانحرافات، وتحديد الأسباب الكامنة وراءها، وتنفيذ التدابير التصحيحية المناسبة، ومنع حدوثها مرة أخرى. وتغطي المجالات التالية إجراءات مراجعة أداء البنوك (ابو الريحه، 2016: 83):

1. تقييم فعالية المصارف كوسطاء ماليين يغطي هذا المجال تقييم عمليات البنك ومدى فعاليته في اكتساب الموارد وتوظيفها، وهو ما يستلزم ما يلي:

أ. تقييم مدى جودة تحصيل المصرف للأموال: يتم تقييمه باستخدام المعايير اللاحقة:

- مدى قيام المصرف بتمويل موارده الذاتية طوال فترة التقييم.
- ما مدى مساهمة المصرف في تراكم الودائع التي تعتبر من أهم الموارد.
- مدى مساهمة المصوؤف في تراكم المدخرات.
- الدرجة التي يشجع بها المصرف الادخار بشكل فعال، ويجذب عملاء جدد، ويحافظ على مدخريه الحاليين، ومدى استمرار الناس في الادخار.

ب. تقييم كفاءة استخدام النقد للمصوؤف: ويتم تقييمه باستخدام المعايير الاتية (Bushman & smith, 2004: 208).

- مدى تغير اتجاه الأشياء التي تصور كيفية استخدام الأموال وتوظيفها في المصرف.
- نسبة كل نوع من أنواع النشاط المصرفي إلى جميع أنشطة المصارف.
- وفيما يلي توضيح لدرجة فعالية المصرف في تحقيق أهدافه:
- الحصول على أعلى عائد محتمل.

- المحافظة على سلامة المركز المالي وسيولته.
- التقليل من المخاطر قدر الإمكان.

2. تقييم أداء المصرف من حيث الرقابة علي العاملين ومراجعة الأعمال:

بسبب الطبيعة السريعة للعمل المصرفي، فمن الضروري توفير الطاقة للمرؤوسين. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه السلطة تخضع عادة لدرجة معينة من الرقابة، سواء داخل الدائرة أو خارجها، ونتيجة لذلك، يعتبر الإشراف بمثابة خط الدفاع الأول الذي تستخدمه إدارة البنك لتوجيه الموظفين نحو السياسات المصرفية التي تتبعها الشركة. ونتيجة لذلك، تتخذ الإدارة العديد من الخطوات الوقائية لتقليل احتمالية الاختلاس وتهم الإهمال. وهو يعمل من خلال تنفيذ استراتيجيات فعالة لإدارة الموارد البشرية، والتي تشمل التعامل مع عملية التعيين والاختيار (عمروبابكر، 2019: 8).

رابعاً: اهمية الاداء المالي

ان الاداء المالي للمصارف تحظى باهمية بارزة وكبيرة حيث يبرز قدرة المصارف على ادارة اموالها والهادفة الى تحقيق غايات متعددة سواء كان ذلك على صعيد المساهمة في تنمية اقتصاد البلد او في تحقيق الارباح والنمو وكذلك في تحديد المركز المالي والائتماني والاستثماري للمصرف وكفاءة الادارة وسياسات التوظيف للاموال والقدرة على المواءمة بين اهداف المصرف بما يضمن اداء المصرف بكفاءة وتجنبه تحقيق الخسارة او المنافسة الحقيقية سواء كانت محلية او اجنبية (طه، 117:2000). بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسعى إلى تقييم أداء الشركة من مجموعة متنوعة من وجهات النظر وبطريقة تساعد مستخدمي البيانات ذوي المصالح المالية في الأعمال التجارية على تحديد مزايا الشركة وعيوبها والاستفادة من المعلومات المستمدة من الأداء المالي لدعم هؤلاء المستخدمين لاداء المالي والقرارات المالية لها، وغالبًا ما يكون النجاح المالي مهمًا فقط لأنه يوفر نظرة ثاقبة للمجالات التالية (عمروبابكر، 2019: 8):

1. تقييم ربحية الشركة.
2. تقييم تطور توزيعات الشركة.
3. تقييم مديونية الشركة.
4. تقييم تطور حجم الشركة.

ثالثا :معايير الأداء المالي

لغرض الحصول عملية تقييم الاداء ينبغي توافر مجموعة من المعايير التي من خلالها يتم احتساب نسبة الاداء الفعلي ومدى كفاءته وفعاليته، وهذه المعايير هي كالاتي:

1. المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على اداء المصرف في السنوات السابقة وتتكون مجموعة من المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس الشركة ومقارنتها مع النتائج الحالية مثلاً مدي التطور نحو الأحسن أو الأسوأ (النعيمي وآخرون، 2008: 50)، وبالتالي هو يعطي فكرة عن الاتجاه العام للبنك، والكشف عن مواضع الضعف لكي يتم معالجتها وعن مواطن والقوة لكي يتم دعمها (الحسيني والدوري، 2000: 238).

2. المعايير القطاعية (الصناعية): ولأن هذه المعايير قد تقارن النسب المالية للمصرف مع تلك الخاصة بالبنوك المشابهة لها من حيث الحجم وعروض الخدمات، فإنها تشير إلى متوسط أداء مجموعة من الشركات في صناعة معينة (الحسيني والدوري، 2000: 238)، ونظرًا لأصلها في نفس الصناعة التي تعمل بها هذه المنظمات، فإنها كثيرًا ما تستخدم في عملية التحليل المالي. وفي الوقت نفسه، يتم توبيخها لكونها غير دقيقة وغير متسقة فيما يتعلق بحجم ونوع النشاط (عمر وبابكر، 2019: 9).
3. المعايير المطلقة: ويدل على وجود سمة فطرية تأخذ شكل قيمة محددة لنسبة مشتركة محددة لجميع المنظمات ويتم من خلالها رصد الاختلافات الواقعية، وهو أقل أو أضعف من المعيار السابق من حيث الملاءمة، ومع ذلك، يتم استخدام بعض النسب المالية، مثل نسبة التداول، كمعايير مطلقة في التحليل المالي على الرغم من أن العديد من الممولين يتفقون على أنه لا ينبغي أن يكون هناك مطلقات في هذا الصدد. (فرحان والمشهداني، 2011: 84).
4. المعايير المستهدفة: ومن خلال مقارنة معايير التخطيط مع المعايير التي تم تحقيقها خلال فترة زمنية سابقة، تمثل هذه المعايير نتائج الماضي فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات والميزانيات والخطط التي تضعها المنظمة، وبالتالي مقارنة النسب المحققة تظهر الانحرافات بين الاداء الفعلي والمخطط للمصرف واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لها (فرحان والمشهداني، 2011: 84).

المحور الثالث

الجانب التطبيقي

اولاً: اختبار أداة البحث

بهدف التحقق من صحة إستمارة الأستبيان وتوخي الدقة العلمية في تجميع البيانات، تم إخضاع الأستمارة يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1- اختبار ثبات الاستبانة واتساقها:

أ- **إختبار ثبات الإستبانة:** يُقصد به إن هذه الاستبانة أعطت نفس النتيجة لو أعيد توزيعها أكثر من مرة وتحت نفس الظروف والشروط، والجدول (1) يعرض نتائج معاملات الثبات لعبارات متغيرات البحث.

الجدول (1) معاملات الثبات (الفا-كرونباخ) لعبارات متغيرات البحث

المحاور	عدد الفقرات	مقياس الفا-كرونباخ	القرار
تطبيق مبادئ حوكمة	15	0.920	ثابتة
تحسين الاداء المالي	15	0.932	ثابتة
الاستمارة ككل	30	0.915	ثابتة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

نلاحظ في الجدول (1) معاملات الثبات باستخدام طريقة (الفا كرونباخ) حيث ان قيمة المعامل لمحوري استمارة الاستبيان عالية جداً وهذا يدل على ثبات جميع محاور استمارة الاستبيان، ومعاملات الثبات باستخدام طريقة

(الفا كرونباخ) للاستمارة بشكل عام (30 فقرة) تساوي (0.951) وهي قيمة عالية جداً ايضاً تدل على ثبات الاستمارة بشكل عام.

ب- **الاتساق الداخلي لمتغيرات الاستبانة:** بهدف اختبار متغيرات الاستبانة واختبار صدق محتواه، تم استخراج معاملات الاتساق الداخلي للفقرات المعبرة عن كل متغير باستعمال (معامل ارتباط بيرسون)، وكانت النتائج تشير الى أن نسبة الاتساق عالية للمتغيرات ومعنوية عند مستوى (α=0.05).

2- الوسائل الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام مجموعة من الوسائل الإحصائية تمثلت بالبرنامج (SPSS IBM v.26) الذي هو مختصر لبرنامج (Statistical Package for Social Sciences)، وذلك من أجل التوصل الى مؤشرات دقيقة تخدم أهداف البحث الحالية وإختبار فرضياتها وتمثلت هذه الوسائل بالآتي:

أ- **أدوات الاحصاء الوصفي الخاص** بوصف وتشخيص متغيرات البحث وعرض النتائج الأولية ومناقشتها وتتمثل:

- التوزيعات التكرارية.
- النسب المئوية والاوساط الحسابية.
- الإنحرافات المعيارية.
- معامل الاختلاف ونسبة الاتفاق.

ب- **معامل الإرتباط البسيط** (Person Correlation): وتم استخدامه لقياس قوة وطبيعة العلاقة بين متغيرين، فضلاً عن استخدامه في تحديد الاتساق الداخلي بين فقرات متغيرات البحث.

ت- **الإنحدار الخطي البسيط** (Simple Regression): لأغراض توضيح التأثيرات بين متغيرين أحدهما تفسيري والآخر إستجابي.

3- وصف عينة البحث

عينة البحث تتضمن مجموعة من المختصين في المصارف التجارية في مدينة اربيل حيث بلغ مجموعهم (101) شخصاً وسنستعرض في هذه الفقرة الخصائص الشخصية لأفراد عينة البحث المتمثلة في (المصرف المنتمى اليها، العمر، التحصيل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي) وعلى النحو الآتي:

أ- أفراد العينة وفق البنك

تم تبويب عينة البحث ضمن المصرف المنتمي اليه والجدول (2) يبين أن أكثرية أفراد عينة البحث ينتمون الى (مصرف بايبلوس، مصرف جيهان، القرطاس الأسلامي) على التوالي حيث بلغت نسبتهم (32.7%) و(27.7%) و (23.8%) على التوالي، والشكل (2) يوضح ذلك.

الجدول (2) **توزيع أفراد العينة على وفق البنك**

المصرف	التكرار	%
مصرف زانكو	16	15.8%
مصرف القرطاس الأسلامي	24	23.8%

مصرف جيهان	28	27.7%
مصرف بايبلوس	33	32.7%
المجموع	101	100.0%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

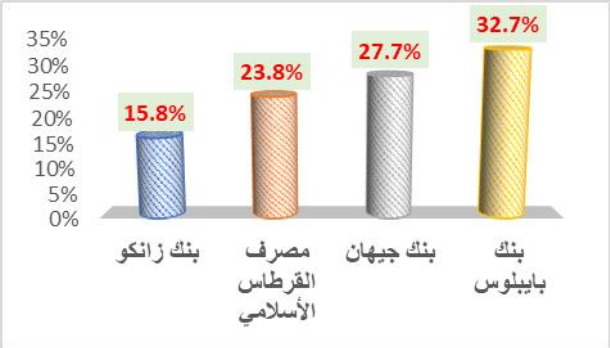

الشكل (2) توزيع أفراد العينة وفق البنك

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

ب- أفراد العينة وفق الفئات العمرية

الجدول (3) يبين أن أكثرية أفراد عينة البحث هم من الفئة العمرية (30-40) اذ بلغت نسبتهم (32.7%) والفئة العمرية (40-50) تأتي بالمرتبة الثانية بنسبة (29.7%) و اخياً تأتي الفئة العمرية (أكبر من 50 سنة) وبنسبة (27.7%)، والشكل (3) يوضح ذلك.

الجدول (3) توزيع أفراد العينة على وفق الفئات العمرية

الفئات العمرية	التكرار	%
اقل من 30	10	9.9%
30-40	33	32.7%
40-50	30	29.7%
أكبر من 50	28	27.7%
المجموع	101	100.0%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPS

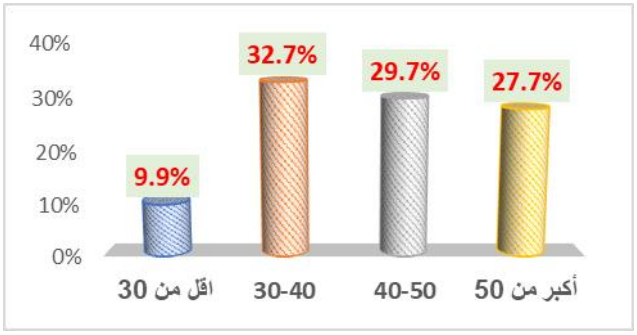

الشكل (3) توزيع أفراد العينة وفق الفئات العمرية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

ت- توزيع افراد العينة على وفق التحصيل العلمي

يلحظ من الجدول (4) أن أكثرية نسبة أفراد عينة البحث مؤهلهم العلمي (بكالوريوس) بنسبة (50.5%) وتأتي بالمرتبة الثانية (دبلوم) وبنسبة (45.5%) و بالمرتبة الثالثة (ماجستير) بنسبة (4.0%)، وهذا يدل على أن أكثرية أفراد عينة البحث هم من لديهم معلومات مالية و مصرفية جيدة، والشكل (4) يوضح ذلك.

الجدول (4) توزيع أفراد العينة وفق التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	التكرار	%
دبلوم	46	45.5%
بكالوريوس	51	50.5%
ماجستير	4	4.0%
دكتوراه	0	0.0%
المجموع	101	100.0%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

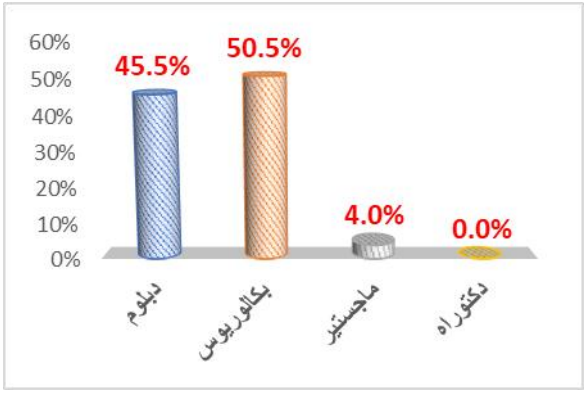

الشكل (4) توزيع أفراد العينة وفق التحصيل العلمي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

ث- أفراد العينة وفق عدد سنوات الخبرة

تم تبويب عدد سنوات خبرة عينة البحث ضمن عدة فئات ويلحظ من الجدول (5) أن أكثرية أفراد عينة البحث وفقاً لعدد سنوات الخبرة هم من الفئات (15–20) و (10–15) و (5–10) سنة على التوالي و قد بلغت نسبتهم (40.6%) و(28.7%) و (14.9%) على التوالي، وهذه النسب تؤكد بأن اغلبية أفراد عينة البحث لهم خبرة وظيفية جيدة مما يدل على خبرتهم في المصارف، والشكل (5) يوضح ذلك.

الجدول (5) توزيع أفراد العينة على وفق عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	%
اقل من 5	7	6.9%
5–10	15	14.9%
10–15	29	28.7%
15–20	41	40.6%
أكثر من 20	9	8.9%
المجموع	101	100.0%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

الشكل (5) توزيع أفراد العينة وفق عدد سنوات الخبرة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

ح- أفراد العينة على وفق المسمى الوظيفي

تبين من الجدول (6) بان أكثرية أفراد عينة البحث المسمى الوظيفي لهم (محاسب) اذ بلغت نسبتهم (39.6%) وتأتي بالمرتبة الثانية (رئيس القسم) وبنسبة (23.8%) وتأتي بالمرتبة الثالثة (مدقق) بنسبة (22.80%) وهذه إشارة الى أن أغلبية افراد العينة تخصصهم جيدة وملائمة لإجابة فقرات استمارة الاستبيان. كما يتضح في الشكل (6).

الجدول (6) توزيع أفراد العينة وفق المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	%
مدير عام	0	0.0%
مدير الأدارة	2	2.0%
رئيس القسم	24	23.8%
مدقق	23	22.8%

إداري	12	11.9%
محاسب	40	39.6%
المجموع	101	100.0%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

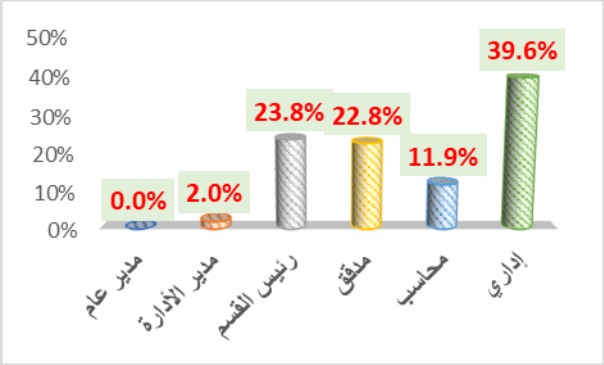

الشكل (6) توزيع أفراد العينة وفق المسمى الوظيفي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يتناول هذا الفقرة وصف متغيرات البحث وتشخيصها وتتمثل دور تطبيق مبادئ الحوكمة على تحسين الأداء المالي، وتم ترميز وتصنيف هذه الفقرات بهدف معالجتها ابتداء من التحليل الأولي للبيانات المتعلقة بمتغيرات البحث، تم استخدام برنامج (SPSS-IBM v.26) للاستدلال على التكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الاتفاق المئوية ولكل متغيرات البحث واعتمادا على ما تقدم يتضمن هذا المبحث الجوانب الآتية:-

ثانياً: وصف متغيرات تطبيق مبادئ الحوكمة

يظهر الجدول (7) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الاتفاق للفقرات المتعلقة بتطبيق مبادئ الحوكمة للفقرات (X1-X15) ويعكس الوسط الحسابي (المعدل العام) والبالغ (3.90) على مستواه الجيد هذا ما أكده الانسجام الجيد في إجابات أفراد العينة حيث بلغت نسبة المعدل العام للاتفاق (77.90%) التي عكسها الانحراف المعياري لجميع الفقرات (0.97).

ومن أبرز الفقرات التي أسهمت في إغناء هذا البعد هي الفقرة (X8) والتي تأتي بالمرتبة الأولى و تشير الى (تحمى نظم الحوكمة أصحاب المصالح) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.06) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (81.19%) وعكسها الانحراف المعياري (0.99).

وتأتي بالمرتبة الثانية الفقرة (X13) والتي تشير الى (يعمل أعضاء مجلس الأدارة على تحقيق مصالح المصرف والمساهمين) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.04) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (80.79%) وعكسها الانحراف المعياري (0.86).

وتأتي بالمرتبة الثالثة الفقرة (X7) والتي تشير الى (تحقق الحوكمة المعاملة العادلة لجميع المساهمين و تراعي عدم التحيز) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.04) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (80.79%) وعكسها الانحراف المعياري (1.04).

الجدول (7) التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاتفاق لإجابات المبحوثين لمحور تطبيق مبادئ الحوكمة (n=101)

الفقرات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الأتفاق
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
X1	0	0.0%	5	5.0%	23	22.8%	39	38.6%	34	33.7%	4.01	0.88	80.20%
X2	0	0.0%	2	2.0%	33	32.7%	37	36.6%	29	28.7%	3.92	0.83	78.42%
X3	2	2.0%	4	4.0%	31	30.7%	39	38.6%	25	24.8%	3.80	0.93	76.04%
X4	0	0.0%	13	12.9%	29	28.7%	39	38.6%	20	19.8%	3.65	0.94	73.07%
X5	0	0.0%	9	8.9%	23	22.8%	39	38.6%	30	29.7%	3.89	0.94	77.82%
X6	0	0.0%	6	5.9%	25	24.8%	43	42.6%	27	26.7%	3.90	0.87	78.02%
X7	4	4.0%	6	5.9%	10	9.9%	43	42.6%	38	37.6%	4.04	1.04	80.79%
X8	2	2.0%	4	4.0%	22	21.8%	31	30.7%	42	41.6%	4.06	0.99	81.19%
X9	2	2.0%	6	5.9%	25	24.8%	37	36.6%	31	30.7%	3.88	0.98	77.62%
X10	2	2.0%	8	7.9%	29	28.7%	35	34.7%	27	26.7%	3.76	1.00	75.25%
X11	2	2.0%	10	9.9%	29	28.7%	31	30.7%	29	28.7%	3.74	1.05	74.85%
X12	2	2.0%	10	9.9%	25	24.8%	29	28.7%	35	34.7%	3.84	1.07	76.83%
X13	0	0.0%	4	4.0%	23	22.8%	39	38.6%	35	34.7%	4.04	0.86	80.79%
X14	2	2.0%	5	5.0%	25	24.8%	36	35.6%	33	32.7%	3.92	0.98	78.42%
X15	4	4.0%	7	6.9%	22	21.8%	24	23.8%	44	43.6%	3.96	1.14	79.21%
المجموع											3.90	0.97	77.90%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

ثانياً: محور تحسين الأداء المالي

يظهر في الجدول (8) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الاتفاق للفقرات(Y1-Y15) الخاصة بمحور (محور تحسين الأداء المالي)، ويعكس الوسط الحسابي (المعدل العام) والبالغ (3.83) على مستواه الجيد هذا ما أكده الانسجام الجيد في إجابات أفراد العينة حيث بلغت نسبة المعدل العام للاتفاق (76.53%) التي عكسها الانحراف المعياري لجميع الفقرات (1.02).

ومن أبرز الفقرات التي أسهمت في إغناء هذا البعد هي الفقرة (Y4) والتي تشير الى (العناية المهنية من اهم مرتكزات الاداء المالي للمصارف) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.09) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (81.78 %) وعكسها الانحراف المعياري (0.92).

وتأتي بالمرتبة الثانية الفقرة (Y5) والتي تشير الى (تحسين الحوكمة الكفاءة المالية للمصارف) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (3.93) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (78.61%) وعكسها الانحراف المعياري (.930).

وتأتي بالمرتبة الثالثة الفقرة (Y11) والتي تشير الى (ترشيد وضبط السياسات المالية للمصرف) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (3.92) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (78.42%) وعكسها الانحراف المعياري (0.90).

الجدول (8) التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاتفاق لإجابات المبحوثين لمحور تحسين الأداء المالي (n=101)

الفقرات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الوسط	الانحراف	نسبة
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	الحسابي	المعياري	الأتفاق
Y1	3	3.0%	10	9.9%	23	22.8%	37	36.6%	28	27.7%	3.76	1.06	75.25%
Y2	0	0.0%	11	10.9%	31	30.7%	32	31.7%	27	26.7%	3.74	0.98	74.85%
Y3	4	4.0%	9	8.9%	28	27.7%	27	26.7%	33	32.7%	3.75	1.13	75.05%
Y4	2	2.0%	2	2.0%	20	19.8%	38	37.6%	39	38.6%	4.09	0.92	81.78%
Y5	0	0.0%	8	7.9%	23	22.8%	38	37.6%	32	31.7%	3.93	0.93	78.61%
Y6	2	2.0%	2	2.0%	37	36.6%	30	29.7%	30	29.7%	3.83	0.95	76.63%
Y7	4	4.0%	9	8.9%	23	22.8%	31	30.7%	34	33.7%	3.81	1.12	76.24%
Y8	3	3.0%	6	5.9%	29	28.7%	31	30.7%	32	31.7%	3.82	1.04	76.44%
Y9	4	4.0%	5	5.0%	33	32.7%	31	30.7%	28	27.7%	3.73	1.05	74.65%
Y10	2	2.0%	7	6.9%	31	30.7%	34	33.7%	27	26.7%	3.76	0.99	75.25%
Y11	2	2.0%	2	2.0%	27	26.7%	41	40.6%	29	28.7%	3.92	0.90	78.42%
Y12	0	0.0%	11	10.9%	27	26.7%	28	27.7%	35	34.7%	3.86	1.02	77.23%
Y13	3	3.0%	12	11.9%	27	26.7%	25	24.8%	34	33.7%	3.74	1.14	74.85%
Y14	0	0.0%	9	8.9%	32	31.7%	27	26.7%	33	32.7%	3.83	0.99	76.63%
Y15	6	5.9%	5	5.0%	26	25.7%	30	29.7%	34	33.7%	3.80	1.14	76.04%
المجموع											3.83	1.02	76.53%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

ثالثاً: اختبار أنموذج البحث وفرضياته

تهدف هذه الفقرة إلى إختبار فرضيات البحث للتعرف على علاقات الإرتباط والتأثير بين المتغيرات الرئيسة والفرعية، سوف يتم التحقق من مدى صحة الإفتراضات من خلال إستخدام عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية التي أُختيرت لإجراء التحليل على متغيرات البحث، وتتضمن هذه الفقرة الاقسام الآتية:

القسم الأول: تحليل علاقات الإرتباط بين متغيرات البحث

يمثل مضمون هذه العلاقة اختبار للفرضيات الرئيسية الأولى والثانية والفرضيات الفرعية المنبثقة منها.

1- الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص على: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين الأداء المالي.

من أجل التعرف على طبيعة علاقات الارتباط بين تطبيق مبادئ الحوكمة إجمالاً وتحسين الأداء المالي نعرض الجدول (9) والذي يشير إلى وجود علاقة ارتباط معنوية عالية وطردية بين تطبيق مبادئ الحوكمة إجمالاً وتحسين الأداء المالي وتعني هذه النتيجة كلما ازداد تطبيق مبادئ الحوكمة ازداد تحسين الأداء المالي، حيث بلغت

قيمة معامل الارتباط الكلي (0.762**) عند مستوى المعنوية (α=0.05)، وبلغت القيمة الاحتمالية (p-value=0.04)، وبهذا تقبل الفرضية الرئيسة الأولى.

الجدول (9) معامل الارتباط بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين الأداء المالي

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	تحسين الأداء المالي	القيمة الاحتمالية (P-value)
تطبيق مبادئ الحوكمة	0.762**	0.000

**معنوي عند مستوى المعنوية (p-value ≤ 0.05) n= 101

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

وتتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضية الفرعية الأتية والتي تنص على:

2- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والتي تتمثل بـ (مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة، مبدأ حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين، مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية، مبدأ دور أصحاب المصالح، مبدأ الافصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة) مع فقرات تحسين الأداء المالي مجتمعة.

يوضح الجدول (10) وجود علاقة طردية ومعنوية بينهم إذ بلغ معامل الارتباط على التوالي كالأتي (0.561-0.684-0.594-0.661-0.631-0.673) وهي كلها ارتباطات طردية ومعنوية عالية لأن القيمة الأحتمالية لجميع ال تساوي (p-value=0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية المسموح به (α=0.05) وبهذا تقبل الفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الأولى.

الجدول (10) معامل الارتباط بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين الأداء المالي مجتمعة

المتغير المعتمد / المتغير المستقل		تحسين الأداء المالي	القيمة الإحتمالية (p-value)
تطبيق مبادىء الحوكة	مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة	0.561**	0.000
	مبدأ حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين	0.684**	0.000
	مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية	0.594**	0.000
	مبدأ دور أصحاب المصالح	0.661**	0.000
	مبدأ الافصاح والشفافية	0.631**	0.000
	مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة	0.673**	0.000

**معنوي عند مستوى المعنوية (0.05) ≤ P-value

n=101

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

القسم الثاني: تحليل التأثير بين متغيرات البحث

استكمالاً للمعالجات المنهجية لفرضيات البحث سوف نتناول في هذا القسم تحليل التأثير بين متغيرات البحث وهو ما نصت عليه الفرضية الرئيسة الثانية وفرضياتها الفرعية حيث تم اختبار هذا التأثير باستخدام (أنموذج الانحدار الخطي البسيط.Simple Linear Regression)

1- يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي

تشير معطيات الجدول (11) إلى أن هناك تأثيرا معنوياً تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي، ويدعمه قيمة (F) المحسوبة (199.169) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوي($p<0.05$) ، وقد فسر معامل التحديد (R^2) ما نسبته (66.8%) من التباين الحاصل في تحسين الأداء المالي ، كما أن قيمة (B) قد بلغت (0.969) وهي تشير إلى أن التغير الحاصل في تطبيق مبادئ الحوكمة بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير في تحسين الأداء المالي بمقدار (0.969)، ويستدل من قيمة (t) المحسوبة (14.113) بأنها قيمة معنوية عند مستوى معنوي ($p<0.05$)، وتشير قيمة الثابت (c) إلى وجود تحسين الأداء المالي بمقدار (0.05) حتى لو كانت قيمة تطبيق مبادئ الحوكمة تساوي صفراً. بموجب ذلك تم قبول الفرضية الرئيسة الثانية.

الجدول (11) تحليل أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة مجتمعة في تحسين الأداء المالي

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	تحسين الأداء المالي			
	الثابت–C	β	F	R^2
تطبيق مبادئ الحوكمة	0.05 t (0.186) p-value (0.853)	0.969 t (14.113) 0.00p-value (0)**	199.169 0.000p-value (**)	%66.8

**معنوي عند مستوى المعنوية (p-value ≤ 0.05) n= 101

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

وتتفرع من الفرضية الرئيسية الثانية الفرضية الفرعية الأتية والتي تنص على:

2- توجد ثاتثير ذات دلالة معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والتي تتمثل بـ (مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة، مبدأ حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين، مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية، مبدأ دور أصحاب المصالح، مبدأ الافصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة) مع فقرات تحسين الأداء المالي مجتمعة.

تشير نتائج أنموذج الانحدار الخطي البسيط الموضحة في الجدول (12) إلى تأثير المتغير المستقل (مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة، مبدأ حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين، مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية، مبدأ دور أصحاب المصالح، مبدأ الافصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة) ، إذ أن المتغيرات المستقلة المجتمعة تؤثر تأثيرا معنوياً و كالأتي:

حيث ان مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة أظهر معامل انحدار (β) بقيمة 0.759 وقيمة (t) تساوي 7.940 مع مستوى معنوية (p) يساوي 0.000، مما يدل على أن هذا التأثير معنوي عند مستوى المعنوية 0.01. يشير هذا إلى أن وجود إطار حوكمة فعال يسهم بشكل كبير في تعزيز الأداء المالي للمصرف. يعزز هذا المبدأ الشفافية

والمساءلة، مما يقلل من المخاطر ويزيد من ثقة المستثمرين والعملاء، كما يظهر قيمة F تساوي 63.045 مما يعكس أهمية النموذج الإحصائي. تفسر قيمة R2 المعدلة بنسبة 38.9% من التباين في الأداء المالي.

أما مبدأ حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين فقد حقق معامل انحدار (β) بقيمة 0.734 وقيمة (t) تساوي 10.278 ومستوى معنوية (p) يساوي 0.000، مما يشير إلى تأثير معنوي قوي عند مستوى المعنوية 0.01. يعكس هذا المبدأ الدور الحيوي في تعزيز الثقة لدى المستثمرين وحماية مصالحهم، مما يؤدي إلى أداء مالي أفضل واستدامة أكبر للمصرف. يظهر هذا المبدأ أيضًا قيمة F تساوي 105.638، وهي أعلى قيمة بين المبادئ المدروسة، مما يشير إلى نموذج إحصائي قوي، ويفسر هذا المبدأ 51.6% من التباين في الأداء المالي.

الجدول (12) تحليل أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	تحسين الأداء المالي			
	الثابت–C	β	F	R^2–adj
مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة	0.889)2.408t ( ) *018p (0.	0.759 t (7.940))**0.000p (	63.045)**0.000p (	%38.9
مبدأ حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين	0.959 t (3.380) 01) **0p (0.	0.734 t (10.278))**0.000p (	105.638)**0.000p (	%51.6
مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية	2.110 t (8.903))**0.000p (	0.425 t (7.478))**0.000p (	55.914)**0.000p (	%36.1
مبدأ دور أصحاب المصالح	1.535 t (6.227))**0.000p (	0.577 t (9.520))**0.000p (	90.631)**0.000p (	%47.8
مبدأ الافصاح والشفافية	1.198 t (4.046))**0.000p (	0.690 t (9.036))**0.000p (	81.658)**0.000p (	%45.2
مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة	1.474 t (6.203))**0.000p (	0.597 t (10.144))**0.000p (	102.899)**0.000p (	%51.0

*معنوي عند مستوى المعنوية ($p\text{-value} \leq 0.05$) ** معنوي عند مستوى المعنوية($p\text{-value} \leq 0.01$)

n= 101

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

بالنسبة إلى مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية، فقد أظهر معامل انحدار (β) بقيمة 0.425 وقيمة (t) تساوي 7.478 ومستوى معنوية (p) يساوي 0.000، مما يشير إلى تأثير معنوي عند مستوى المعنوية 0.01. رغم أن هذا المبدأ سجل أقل تأثير بين المبادئ الأخرى، إلا أنه يظل ضروريًا لضمان بيئة مالية عادلة ومنصفة، ويعكس قيمة F تساوي 55.914 ويفسر 36.1% من التباين في الأداء المالي.

مبدأ دور أصحاب المصالح حقق معامل انحدار (β) بقيمة 0.577 وقيمة (t) تساوي 9.520 ومستوى معنوية (p) يساوي 0.000، مما يشير إلى تأثير معنوي عند مستوى المعنوية 0.01. يعكس هذا المبدأ أهمية إشراك أصحاب المصالح في عملية اتخاذ القرارات، مما يعزز الشفافية والمساءلة ويساهم في تحسين الأداء المالي بشكل ملحوظ. تظهر قيمة F تساوي 90.631 ويفسر هذا المبدأ 47.8% من التباين في الأداء المالي.

أما مبدأ الإفصاح والشفافية فقد أظهر معامل انحدار (β) بقيمة 0.690 وقيمة (t) تساوي 9.036 ومستوى معنوية (p)يساوي 0.000، مما يعزز الدور الحاسم للإفصاح والشفافية في تحسين الأداء المالي. هذا المبدأ يضمن أن المعلومات المالية متاحة للجميع، مما يعزز ثقة المستثمرين والجهات الرقابية في المصرف. يعكس هذا المبدأ قيمة F تساوي 81.658 ويفسر 45.2% من التباين في الأداء المالي.

وأخيرًا، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة حقق معامل انحدار (β) بقيمة 0.597 وقيمة (t) تساوي 10.144 ومستوى معنوية (p) يساوي 0.000، مما يشير إلى تأثير معنوي عند مستوى المعنوية 0.01. يبرز هذا المبدأ أهمية تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بشكل واضح ودقيق لضمان اتخاذ قرارات مالية رشيدة ومسؤولة. يعكس هذا المبدأ قيمة F تساوي 102.899 ويفسر 51.0% من التباين في الأداء المالي.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل شامل وفعال يسهم في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، حماية حقوق المستثمرين، تحقيق العدالة، إشراك أصحاب المصالح، ضمان الإفصاح والشفافية، وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بشكل واضح. هذه الممارسات تعزز الثقة في النظام المالي وتدعم الاستدامة المالية، مما يجعلها أدوات حيوية لتحقيق الأداء المالي المتميز في المصارف التجارية.

المحور الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين الأداء المالي، وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما تم تنفيذ المزيد من قواعد الحوكمة، كلما كان الأداء المالي أفضل.

2- تشير نتائج أنموذج الانحدار الخطي البسيط تأثير للمتغير المستقل (مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة، مبدأ حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين، مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية، مبدأ دور أصحاب المصالح، مبدأ الافصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة)، إذ أن المتغيرات المستقلة المجتمعة تؤثر تأثيرا معنوياً.

3- أظهرت النتائج بأن تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل شامل وفعال يسهم في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، حماية حقوق المستثمرين، تحقيق العدالة، إشراك أصحاب المصالح، ضمان الإفصاح والشفافية، وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بشكل واضح.

4- أظهرت النتائج بان هذه الممارسات تعزز الثقة في النظام المالي وتدعم الاستدامة المالية، مما يجعلها أدوات حيوية لتحقيق الأداء المالي المتميز في المصارف التجارية.

5- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي بان اختبار الفرضية الرئيسة الثانية الفرع الثاني لها تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ في تحسين الأداء المالي.

ثانياُ: التوصيات

بناءاعلى الاستنتاجات البحثية يمكن صياغة بعض من التوصيات التي تتمثل بالاتي:

1. يجب على الإدارة العليا في المصارف التركيز على تبني مفاهيم الحوكمة المصرفية واستخدامها كأداة للمتابعة والرقابة.
2. ضرورة الحفاظ على مصالح المساهمين في شهادات صناديق الاستثمار، حيث يجب على الإدارة العليا للمصارف الاهتمام بصناديقها الاستثمارية واختيار الخبراء المتميزين في سوق الأوراق المالية.
3. محاولة توحيد الممارسات المصرفية من خلال تطبيق مُثُل المعاملة العادلة والمتساوية لجميع عملاء البنك.
4. ضرورة معاملة جميع أصحاب المصلحة على قدم المساواة، بما في ذلك المساهمين والمستثمرين.
5. يجب الاهتمام بالنشرات المصرفية المتعلقة بالتطورات الائتمانية والمصرفية ويتطلب التطبيق الدقيق لمبادئ الإفصاح والشفافية.

المصادر

اولا: المصادر العربية

1. ابو حمام، ماجد اسماعيل، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية –دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة –الجامعة الاسلامية –غزة، 2009.
2. ابو ريحه، علي محمد جابر، اثر الحوكمة والشفافية في تقويم اداء المصارف بحث تطبيقي في (عينة من المصارف العراقية)، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، 2016.
3. الاغوات، توفيق محمد سميح، دور المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي لشركة البوتاس العربية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الاسراء الاردنية، 2015.
4. امير سعدي حاتم الطائي، سلامة ابراهيم علي، تأثير حوكمة الشركات في استمرارية المصارف العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت ، المجلد 19 ، العدد 61، 2023.
5. بلعزوز، بن علي وعبد الرازق حبار، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقي العلمي بالجزائر حول: الأزمة المالية والأقتصادية الدولية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.
6. جبار صحن عيسى، فاضل عباس داود، شذى عبد الحسين جبر، دراسة تأثير حوكمة الشركات للقطاع المصرفي الاسلامي على الخدمات المصرفية الالكترونية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 19 ، العدد 64، 2023.
7. الحسين والدوري، فلاح حسن ومؤيد عبد الرحمن ،ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن،2000.
8. خلف، محمد ايمن محمد مصطفى، اطار محاسبي لدور الحوكمة في تحقيق الرقابة وتقييم الاداء دراسة نظرية تطبيقية على البنوك بمصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة الازهر،2008.
9. زهراء جار الله حمو، نور نافع حسن، دور الحوكمه فى ترشيد القرارات المالىه: دراسه استطلاعية لاراء عينة من الموظفين في مصرف الرافدين فرعي الموصل وبرطلة، كلية علوم الإدارة والاقتصاد، مجله الرىاده للمال والاعمال، عدد1، 2021.
10. سطم صالح حسين، محمود سامي محمود، حوكمة الشركات ودورها في الافصاح عن المعلومات المستقبلية،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد 15، العدد 45، 2019.
11. السعدني، الشفافية والافصح في اطار الحوكمة الشركات، بحث منشور من قبل المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2009.
12. سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الاداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2006.
13. السيدية ومحمد، موفق احمد السيدية وسجى فتحي محمد، الحوكمة والعقلانية المصرفية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 4، العدد 10، 2008.

14. الشحات، نظيرياض محمد، ادارة محافظ الاوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، دار النشر غير موجودة، المملكة العربية السعودية، 2007 .
15. شومان، عبد الأمير عبد الزهرة، نشخيص وتحليل واقع الادارة المالية في المستشفيات الخاصة في بغداد، بحث دبلوم عالي، كلية الإدارة واالقتصاد، جامعة بغداد، بحث غير منشور، 2006.
16. طه، طارق، ادارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الحرمين للكومبيوتر، الاسكندرية ،مصر، 2000.
17. عكاب، احمد شلال، اثر عناصر نموذج تقييم اداء المصارف CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها المصارف الاردنية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية 2005-2015، رسالة ماجستير منشورة، كلية ادارة المال والاعمال، جامعة ال البيت،2017 .
18. عمر وبابكر، علاء الدين مساعد يوسف والجيلي محمد الحسن، دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الاداء المالي بالمصارف السودانية (دراسة ميدانية)، جامعة البطانة – كلية علوم الإدارة والاقتصاد – قسم المحاسبة والإدارة المالية ، مجلة مصر،عدد 34، 2019.
19. عمر، شريفي، دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية، اكتوبر، 2009.
20. غصون جبار الكناني، سناء عبد الرحيم سعيد، تقييم حوكمة المصارف الحكومية العراقية على وفق دليل الحوكمة المؤسسية دراسة حالة المصرف الصناعي العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 17، العدد 55، 2021.
21. فرحان و المشهداني،علاء وإيمان شيخان ، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.
22. محمد، امجد حسن عبد الرحمن، اثر تطبيق اليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية على ترشيد قرارات منح الائتمان وتوريق الديون، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2012.
23. مسعودي، سناء،تقييم الاداء المالي للمصارف –دراسة حالة وكالتي BAN وCPA بالوادي للفترة 2009-2012، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2015.
24. موسى، محمد ابراهيم، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد 494، ابريل القاهرة، 2009.
25. ناصر، سليمان، التسييرالمصرفي –ادارة المصارف،الطبعة الاولى ،دار المعتز للنشر والتوزريع ،عمان ، الاردن، 2019.
26. النعيمي، سعدون مهدي الساقي، أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى, الإدارة المالية- النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دارالمسيرة، عمان، 2008.

27. النعيمي،عدنان النعيمي، سعدون مهدي الساقي، أسامة عزمي سلام، شقيري نـــوري موســـى، الإدارة المالية– النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دارالمسيرة، عمان،2008.
28. هندي، منير إبراهيم، إدارة المخاطر بأستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الأول، سلسلة الفكر الحديث في الهندسة المالية، مصر، 2006.
29. يوسف، محمد حسن، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها فـــي مصـــر، بنـــك الاستثمار الدولي، 2004 .

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Asian Development Bank Institute, Corporate Governance in Asia: Recent Evidence from Indonesia, Korea, Malaysia, and Thailand: ADBA, 2004.
2. Bushman, Robert and Smith Abble,transparency financial accounting information and corporate governance,FRBNY economic policy review, April, 2003.
3. Bushman, Robert and Smith Abble,transparency financial accounting information and corporate governance,FRBNY economic policy review, April, 2003.
4. Freeman R. Edward, A Stakeholder Approach to Strategic anagement, 2017.
5. Heenetigala, Kumudini m, corporate governance practices and firm performance of listed companies in Srilanka, Melbourne, April, 2011.
6. Romney, Marshall and steinbart, paul, Accounting information system, business publishing 9ed, 2003.
7. Romney, Marshall and steinbart, paul,Accounting information system , business publishing 9ed, 2003.

الملحـــق (1)

الاستبانة

إلى السيد/ السيدة .....المحترم/ المحترمة

تحية طيبة....

نحن بصدد انجاز البحث العلمي الموسوم **(دور مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي في المصارف التجارية (دراسة استطلاعية لاراء عينة من المختصين في المصارف التجارية في مدينة اربيل)** إنَّ رأيكم الذي ستقدموه بخصوص فقرات الاجابة عن الاستبانة سيكون له دور كبير في انجاز البحث العلمي بكفاءة، علماً ان البيانات التي تقدم ستستخدم لاغراض البحث العلمي فقط، راجين لكم التعاون خدمتاً للعلم.

الباحثون:

1. ديلان صلاح ابراهيم.
2. باريزه بديع محمد امين.
3. شيلان عزيز محمود.
4. تارا عبد القادر محمود.

القسم الاول: البيانات الشخصية المتعلقة بالمستجيب على استمارة الاستبان.

ملاحظة: يرجى وضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة وعدم ترك أي فقرة بدون إجابة.

1- العمر : اقل من 30 سنة ☐ من 30 الى اقل من 40 سنة ☐ من 40 الى اقل من 50 سنة ☐ اكبر من 50 سنة ☐

2- التحصيل العلمي: دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

4- سنوات الخبرة: اقل من 5 سنة ☐ 5 سنوات الى اقل من 10 سنوات ☐ من 10 الى اقل من 15 سنةَ ☐ من 15 الى اقل من 20 سنة ☐ اكثر من 20 سنة ☐

5- المسمى الوظيفي : مدير عام ☐ مدير الادارة ☐ رئيس قسم ☐ مدقق ☐ محاسب ☐ الاداري ☐

القسم الثاني:

المحور الاول: الحوكمة

ملاحظة: يرجى وضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة وعدم ترك أي فقرة بدون إجابة

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
.1	تتميز الحوكمة بالمصارف التجارية في مدينة اربيل بالفاعلية					
.2	يتم تحديث نظام الحوكمة بشكل دوري في المصارف التجارية في مدينة اربيل.					
.3	تتأثر نظم الحوكمة بتداعيات العولمة					
.4	تتأثر نظم الحوكمة بتداعيات الخصخصة					
.5	تساهم نظم الحوكمة في زيادة ثقة المستثمرين					
.6	تتبع مبادئ الحوكمة لضمان حقوق المساهمين وذلك من خلال حصولهم على كافة المعلومات الهامة.					
.7	تحقق الحوكمة المعاملة العادلة لجميع المساهمين وتراعي عدم التحيز.					
.8	تحمي نظم الحوكمة اصحاب المصالح					
.9	تساهم الحوكمة في حصول أصحاب المصالح على المعلومات والتوضيحات اللازمة لامانهم المالي					
.10	تدعم الحوكمة عنصر الشفافية في كافة عمليات المصرف					
.11	وجود اطار فعال للحوكمة يحقق الافصاح التام ويزيد الشفافية					
.12	توزع الحوكمة الحقوق والواجبات بين مجلس إدارة المصرف والتنفيذيين					
.13	يعمل أعضاء مجلس الإدارة على تحقيق مصالح المصرف والمساهمين.					
.14	تساهم الحوكمة في إصلاح نظم الرقابة الداخلية في المصرف					
.15	المصارف التي تلتزم بالحوكمة تعتبر معلوماتها أكثر فعالية من المصارف التي لا تلتزم بالحوكمة.					

المحور الثاني: تحسين الاداء المالي في المصارف التجارية

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
.1	تساهم نظم الحوكمة في تحقيق درجه عالية من الربحية					
.2	تساهم نظم الحوكمة في تحقيق درجه عالية من السيولة					
.3	تطبيق الحوكمة يؤدي إلي جذب الاستثمارات الاجنبية.					
.4	العناية المهنية من أهم مرتكزات الاداء المالي للمصارف					
.5	تحسن الحوكمة الكفاءة المالية للمصارف					
.6	تجنب الحوكمة حدوث ازمات مصرفية					
.7	تعمل نظم الحوكمة على محاربة الفساد الداخلي داخل المصرف					
.8	الاداء المالي في المصارف يكون أكثر جودة في ظل تطبيق حوكمة					
.9	الحوكمة تجعل المصارف ان تكون لديها القدرة على تحقيق عوائد صافية موجبة.					
.10	الإستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة وتوظيفها لتحقيق الأهداف.					
.11	ترشيد وضبط السياسات المالية للمصرف.					
.12	رفع كفاءة المستثمرين من خلال تعريفهم باللوائح والإجراءات المالية.					
.13	تحفيز العاملين وزيادة رغبتهم في إنجاز الأعمال الموكلة لهم.					
.14	خلق علاقة قوية من الثقة بين العملاء والمصرف.					
.15	الحد من المخاطر المحتملة والموازنة بين السيولة والربحية.					